العلاقات العراقية – المصرية وآفاقها المستقبلية

هاشم حسن حسين الشهواني

مدرس مساعد/قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

مرت العلاقات بين القطرين الشقيقين العراق ومصر بمراحل مختلفة وبتقلبات حسب الظروف السياسية بين حكومات البلدين، وبشكل عام يمكن أن توصف تلك العلاقات بأنها جيدة وهي مؤهلة لان ترتقي إلى مستويات أفضل في المستقبل في ضوء الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي توجه إليه البلدان، وهناك مؤشرات كثيرة (سياسية، اقتصادية، تشكيل لجنة عليا مشتركة الهدف منها إرساء علاقات مبنية على أسس سليمة بين البلدين وتذليل الصعوبات) وهذه المؤشرات يمكن أن تؤخذ بنظر الاعتبار لتدعيم فكرة تطوير العلاقات العراقية المصرية في الوقت الراهن وفي المستقبل، سيما وقد ارتبط القطرين بعلاقات التعاون والمساندة في الأزمات على اختلاف أشكالها، وهي دلالات تؤشر وجود ارتباط عضوي بين الشعبين الشقيقين يمكن للنظامين استثمارها بشكل أفضل.

مقدمة

هناك اتفاق نسبي في وجهات النظر في العلاقات بين الجانبين العراقي والمصري على مر السنوات حول ضرورة التعاون وإيجاد نقاط اشتراك بينهما، فالعلاقات التاريخية التي تربط بين القطرين الشقيقين العراق ومصر ومساندة كل منهما الآخر في الأزمات على اختلاف أشكالها ومقاومة الاحتلال والاستعمار ومناصرة قضاياهما القومية المشتركة، هي دلالات تؤشر وجود ارتباط عضوي بين الشعوب العربية(*)، وهذا التعاون والترابط لا يعني أن الاتفاق كان حاصلا على طول الوقت، لان هناك بعض الفجوات والصعوبات التي واجهت الطرفين في علاقاتهما نتيجة للاختلاف في وجهات النظر السياسية وتضارب المصالح بين أنظمتهما السياسية، والجوانب التاريخية التي سنوردها توضح أن الخلافات العربية لا تخرج عن إطار الخلاف السياسي بين الأنظمة العربية القائمة.

إن الأحداث التي مرت بها الأقطار العربية في مراحلها التاريخية المختلفة لها تأثير واضح على علاقات الدول العربية بعضها ببعض، فالحدث التاريخي يفعل فعله في مسار العلاقات بين الدول والشعوب، لاسيما إذا كانت تربطها صلات مشتركة في جوانب كثيرة، ولا يخفى على المتتبع وجود علاقات وتفاعل وارتباط ومشاركة بين المجتمعات العربية عبرت عنها من خلال فعالياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى العسكرية، وهنا يمكننا أن نشير إلى بعض من تلك الحالات، ولكي لا نستغرق في ذكر تفاصيل تخرجنا عن أطار البحث نكتفي بذكر جانبا من العلاقات بين العراق ومصر، وتأثير كل منهما على الأخر بعد منتصف القرن الماضي وبالضبط بعد قيام ثورة تموز / يوليو 1952 في مصر. وقراءة التطورات التي تلتها وصولا إلى مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ومتابعة المستجدات في مجال العلاقات في جوانبها.

أولا– العلاقات العراقية – المصرية قبل عام 2003

إن الخلاف الذي نشأ بين (عبدالإله) الوصي على عرش العراق و(نوري السعيد) رئيس الحكومة من جهة والرئيس المصري الأسبق (جمال عبدالناصر) من الجهة الأخرى، لم يكن مرده ما قيل عن تورط عبدالإله ونوري سعيد في تنفيذ تعليمات الانكليز باغتيال جمال عبدالناصر فقط، بل كان هناك سبب آخر هو ذلك السبب التأريخي الذي ما زال يثير الخلاف بين الحكام العرب وهو التنافس على زعامة العالم العربي. ففي الفترة التي سبقت ظهور زعامة جمال عبدالناصر في المنطقة وأثناء الخلاف الذي دار حول حلف بغداد، كان العراق يحظى بمكانة مهمة لدى الدول العربية. فقد كانت كلمة العراق نافذة في الأردن وسوريا ولبنان والكويت ولم يكن يعين رئيس وزراء أو وزير في أي مكان في هذه البلدان إذا لم تكن بغداد راضية عنه، بل إن رئيس الجمهورية الذي لم تكن ترضى عن وجوده في سوريا لم يكن بإمكانه البقاء في منصبه، ويؤكد تاريخ الانقلابات العسكرية المتتالية في سوريا أن نفوذ العراق كان وراء معظم هذه الانقلابات[1]. وكانت الملحقية العسكرية العراقية في هذه العواصم تقوم بدفع مخصصات شهرية دائمة لبعض السياسيين وكانت مخصصات رئيس الوزراء في

ذلك الوقت الف ليرة سورية أو لبنانية. فإذا ترك السياسي المعني رئاسة الوزراء خفضت مخصصاته إلى 500 ليرة فقط[2].

بعد قيام ثورة 23 تموز/ يوليو 1952 في مصر وهي بلاشك من ابرز الأحداث التي قدر لها أن تحول مجرى التاريخ العربي المعاصر وتترك اثر كبيرا في الكثير من الأحداث السياسية العربية والعالمية والعلاقات بين الشرق والغرب، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أهمية مصر وموقعها الإستراتيجي بالنسبة للدول الغربية، وحجم تأثيرها في أقطار الوطن العربي. وكان العراق احد ابرز الأقطار العربية التي تأثرت بأحداث الثورة المصرية والتطورات السياسية التي أعقبت قيامها، إذ كانت لها انعكاسات كبيرة على التطورات السياسية الداخلية في العراق وحفزت الحركة الوطنية على إسقاط النظام الملكي[3].

كتب المؤرخ (عبدالرزاق الحسني) في كتابه تاريخ الوزارات العراقية، ما أشار إليه السفير البريطاني في بغداد السير جون ترو تبك (J.troutbeck). في التقرير السنوي عن أحداث عام 1952، إلى المواقف المتباينة من الثورة، إذ جاء في التقرير ما نصه: "إن الانقلاب العسكري في مصر والإيحاءات الملحوظة سياسية كانت أم اقتصادية التي أعقبته، رحب بها على نطاق واسع من قبل قادة أحزاب المعارضة اليساريين واليمينيين، غير أن التصرف الأكثر حزما تجاه النظام المصري والذي شنته الحكومة العراقية كان يتركز على أساس المقاومة العراقية التقليدية لمحاولات مصر للسيطرة على العالم العربي، وكذلك عدم الثقة بالتدخل العسكري بالسياسة"[4].

كان رد فعل الصحف العراقية على أحداث الثورة المصرية واضحا ومباشرا، ومن الطبيعي أن تختلف ردود الأفعال من صحيفة إلى أخرى. فالصحف كما هو معروف تمثل اتجاهات متباينة. فالصحف الوطنية المعارضة رحبت بالثورة وعدتها رد فعل مشروع على الفساد السياسي الذي كان سائدا في مصر، لكنها في الوقت نفسه أبدت تحفظا على وجود العسكريين على رأس السلطة[5]. فتوجس عدد من السياسيين خيفة من الثورة وخشوا أن ينتهج قادتها نهجا دكتاتوريا كما حدث في انقلاب (بكر صدقي) في العراق عام 1936، لهذا لم يكن حماسهم كبيرا أول الأمر حين سمعوا بأنباء الثورة التي كانوا يطلقون عليها (الانقلاب)، لكنهم وجدوا في الوقت نفسه في أحداث الثورة فرصة مهمة لتحذير أقطاب

النظام الملكي في العراق من الإسراف في سياسة موالاة بريطانيا والابتعاد عن الحياة الديمقراطية وإهمال شؤون البلاد المختلفة. كما وجد المثقفون العراقيون في الثورة المصرية الزعامة التي كانت تنتظرها، وان هذه الفئة شكلت الحركة القومية[6].

إن ردود الأفعال هذه كانت تعني وجود هموم وعوامل مشتركة فكان التواصل بين الجانبين ومعرفة ما يدور من تفاصيل في الحياة العامة يعد ضروريا، في الوقت ذاته بدأت جهات غير رسمية عراقية تتحرك لإيجاد نقاط اتصال، حيث كان هناك علاقة واتصال بين الضباط الأحرار في العراق وبعض القيادات العربية منذ سنة 1956، فقد اتصل (عبدالكريم قاسم) الذي كان أمرا للواء التاسع عشر الموجود في المفرق أثناء العدوان الثلاثي على مصر ببعض الزعماء والضباط السوريين والأردنيين أيضا. وعندما أصبح عبدالكريم قاسم رئيسا لتنظيم الضباط الأحرار اتصل بجمال عبدالناصر بواسطة (حسين جميل) مستفسرا عن موقفه من التنظيم ومن الثورة التي يسعون لإعلانها، فكان جواب عبدالناصر بأنه سوف يقدم للثورة كل عون ومساعدة تحتاج إليها، وأنها سوف تضع كل إمكاناتها تحت تصرف الثورة وإنها ستقوم بتكديس السلاح والعتاد في الإقليم الشمالي (سوريا)[7].

لم يكن العراق قد اعترف بالجمهورية العربية المتحدة بعد قيامها في 1958، على الرغم من أن الرئيس عبدالناصر قد أرسل برقية إلى (الملك فيصل الثاني) في 14 شباط/ فبراير من نفس العام يهنئه بإعلان قيام (الاتحاد الهاشمي)، وكان من المنطقي أن يبادر العراق بتقديم اعترافه بالجمهورية العربية المتحدة ولكنه لم يفعل ذلك بسبب الخلاف المستحكم بين نوري سعيد وعبدالناصر. وبعد قيام ثورة العراق عام 1958 بعث مجلس السيادة صباح يوم الثورة برقية إلى الرئيس جمال عبدالناصر جاء فيها: "بمزيد من الفخر والاعتزاز نقدم اعترافنا بالجمهورية العربية المتحدة ونرجو من الله أن يوفقنا لخدمة العروبة وخدمة الشعوب". وكان قادة الثورة يأملون من الجمهورية العربية المتحدة الدعم ضد أي عمل من الدول الغربية أو دول حكومات حلف بغداد. وقد رد عبدالناصر على البرقية في نفس اليوم ببرقية مماثلة، فكانت الجمهورية العربية المتحدة أول دولة تعترف بالنظام الجمهوري في العراق. وقامت تظاهرات في كل من القاهرة ودمشق تأييدا للثورة وأرسل بعض السياسيين في (مصر وسوريا)

التهاني لقادة الثورة في العراق تعبيرا عن التضامن العربي ولبدء صفحة جديدة من التعاون بين الجانبين[8].

بين (عبدالكريم قاسم) 1958–1963 في عام 1958 سياسته تجاه الدول العربية، وأعرب عن نيته بعد تأمين الاستقرار السياسي والاستقلال التام عن الاستعمار واحتكار شركات النفط وإخراج العراق من حلف بغداد وتحرير الاقتصاد من المنطقة الإسترلينية، انه سيعمل باتجاه الاستفتاء العام لتحديد الاتجاه السياسي للعراق وشكل الحكم فيه ونوعية الارتباط بالدول العربية (وحدة أو اتحادا) وخاصة الجمهورية العربية المتحدة وسوف يتم ذلك بعد مدة انتقال لا تتعدى السنتين، وحدد عبدالكريم سياسته تجاه بلدان المنطقة بعدة خطوات منها ما يخص مصر: "وذلك ببذل أقصى الجهود لمساعدة الدول العربية بكل ما يمكن ودعم مواقفها دائما وابدا، وعلى نحو خاص متميز الجمهورية العربية المتحدة"[9].

وتثمينا للعلاقات الأخوية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة اصدر مجلس الوزراء مرسوم جمهوري بمناسبة احتفالات 23 تموز/ يوليو عيد الثورة المصرية، يوم 21 تموز/ يوليو 1958 وقرر إرسال وفد إلى الجمهورية العربية المتحدة في وقد ضم عدد من المسؤولين للمشاركة في احتفالات الثورة في مصر، وخلال الخطاب الذي ألقاه جمال عبدالناصر خص العراق بقسم كبير منه، وعبر فيه عن التكامل والوحدة بين العرب، وان العراق متضامن مع العرب وأنهم أعلنوا أن العدوان على مصر 1956 هو عدوان على العراق وتبعت ذلك ترتيبات بين الجمهورية العراقية والعربية المتحدة فتح الحدود للنقل البري للمسافرين والبضائع بين العراق والجمهورية العربية المتحدة – الإقليم الشمالي[10].

كانت النية متجهة إلى المباشرة بالعمل على تحقيق الوحدة الثقافية والاقتصادية بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة تمهيدا لإقامة الوحدة السياسية بينهما. وقد نشطت وزارة المعارف العراقية التي كان يتولاها رجل قومي وهو (جابر عمر)، في منتصف أب/ أغسطس 1958 بوضع قانون جديد للمعارف يتضمن تغيير عنوان الوزارة إلى (وزارة التربية والتعليم) مثلما هي الحال في الجمهورية العربية المتحدة، وقد تم التعاقد مع عدد من الأساتذة المصريين للتدريس في المدارس والكليات العراقية، وتبادل الوفود التربوية بين البلدين لدراسة الأنظمة والمناهج المطبقة فيها. وفي 28 تشرين الأول 1958 وصل بغداد (كمال الدين حسين)

وزير التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة لتوقيع (اتفاقية الوحدة الثقافية بين الجمهوريتين)[11]. وتبعه الأمر الوزاري المرقم س/401 والمؤرخ في 1958/9/18 والقاضي بقيام وزارة الاقتصاد بتكوين لجنة بتوجيه من مجلس الوزارة في 18 أيلول/سبتمبر 1958 لدراسة الاتفاق التجاري والاقتصادي مع الجمهورية العربية المتحدة، وأيدت اللجنة مقترح وزير الاقتصاد بالتدرج في التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان العربية باعتباره السبيل الواقعي الوحيد الذي من شانه تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية بينهما وخلق الجو النفسي الملائم لتعبئة جميع اتجاهات الرأي العام نحو الوحدة[12].

في الجانب الأخر كان للحركة الشيوعية في العراق رأي آخر تجاه الوحدة مع مصر فتصاعدت تحركاتهم، فأخذوا يهاجمون الصحف والتجمعات غير الشيوعية، ففي شباط/ فبراير 1959 هاجم الشيوعيون احتفالا أقيم في السفارة المصرية بمناسبة الذكرى الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة واعتدوا على المدعوين وأطلقوا الشعارات المعارضة وهاجموا بعض الصحف المحلية المؤيدة للوحدة[13].

في عهد الرئيس (عبدالسلام محمد عارف) 1963-1966 وفي محاولة منه لرأب الصدع الذي خلفه عبدالكريم قاسم بعد مساندته للشيوعيين ووقوفه ضد القوميين في العراق، والتدهور الذي حصل بعد (ثورة الشواف) في الموصل 1959 التي كانت مدعومة من قبل جمال عبدالناصر والتي انتهت بالفشل[14]. بدأ الجانبان بتبادل الوفود، ويذكر (أمين هويدي) سفير مصر لدى العراق في ذلك الوقت: "إن وفدا سافر برئاسة (محمود شيت خطاب) وزير شؤون البلدية وعضوية (حردان التكريتي) قائد القوات الجوية (وصبحي عبدالحميد) مدير الحركات العسكرية إلى القاهرة في 2 تشرين أول/ أكتوبر 1963 وكنت في استقبالهم في المطار إذ كنت وقتئذ في القاهرة. وتمت مقابلتهم للرئيس عبدالناصر، وبدأ الوفد بتكرار الدعوة لعبد الناصر زيارة بغداد بناء على وعد منه للرئيس عارف"، إذ كان الرئيس قد قبل الدعوة فعلا وحدد لها شهر تشرين أول/ أكتوبر، إلا أن الرئيس اعتذر عن تلبية الدعوة خاصة بعد موقف حزب البعث العربي الاشتراكي المعارض وإصداره بيانه في 1963/9/17 وهو اليوم الذي كان من المفروض فيه أن يتم الاستفتاء على الوحدة[15].

في 13 أيار/ مايو 1964 وبمناسبة الاحتفالات التي أقيمت وانتهاء المرحلة الأولى من بناء السد العالي، زار الرئيس عبدالسلام عارف الجمهورية العربية المتحدة وبعد انتهاء الاحتفالات تمت عدة اجتماعات بين الوفد العراقي برئاسة الرئيس عبدالسلام عارف والوفد المصري برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر وانتهت بتوقيع اتفاقية التنسيق السياسي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة في 26 أيار /مايو 1964[16].

وبعد عام 1968 أخذت العلاقات بين البلدين تشهد توترا بعد أن تزعزعت الزعامة الناصرية وشهدت انحسارا على صعيد البلاد العربية بعد نكسة الخامس من حزيران/يونيو 1967 على اثر قبول عبدالناصر بمشروع روجرز (وزير الخارجية الأميركي في ذلك الوقت) للسلام مع إسرائيل. ولم تنته المشادات بين البلدين إلا بموت عبدالناصر في 28 أيلول/ سبتمبر 1970. وبعد أن تولى (محمد أنور السادات) الحكم في مصر خفت حدة المواجهة إلى حد ما، ومالت الحكومة العراقية بشكل عام إلى سياسة التهدئة، وبدأت وتيرة العلاقات بالتحسن بين البلدين بعد أن نشبت الحرب بين العرب وإسرائيل في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973، والتي تجسدت في المساهمة العسكرية العراقية على الجبهة السورية. إلا أن موافقة مصر في 22 تشرين الأول/ أكتوبر وسوريا في 24 تشرين الأول على قرار مجلس الأمن رقم 328 لوقف إطلاق النار، أثار استياء الحكومة العراقية التي رفضت القبول بهذا القرار، وهكذا بدأت العلاقات العراقية المصرية تدخل في دوامة جديدة من التوتر والنزاع. ولم يمض وقت طويل حتى بدأت علاقات البلدين تشهد تحسناً تدريجيا عام 1974، ويمكن القول إن السنوات 1974 حتى 1976 كانت تمثل العصر الذهبي في تاريخ العلاقات العراقية المصرية منذ عام 1968 وحتى عام 2006[17].

وتراجعت تلك العلاقات بعد القطيعة الدبلوماسية بين البلدين على اثر توقيع مصر (اتفاقية كامب ديفيد) في عام 1978 وانعكس ذلك سلبا على الجانب الاقتصادي فانخفض مستوى التبادل التجاري والثقافي والفني، باستثناء العمالة المصرية فقد ظلت تحكمها ظروف موضوعية. وتكشف لنا الإحصائيات حقائق مذهلة عن وضع العمالة المصرية المهاجرة إلى العراق ففي الفترة 1975– 1987 فان حجم هذه العمالة قد ارتفع من (10100) مهاجر عام 1975 إلى (628400) مهاجر عام 1987. إن التصاعد في ازدياد العمالة بدأ منذ عام

1980 متأثرا بالحرب العراقية– الإيرانية، وحدث ذلك أثناء انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين العراق ومصر، وقد احتل العراق حينها المرتبة الأولى بين الدول العربية في حجم العمالة المصرية الوافدة إليه[18].

وأخذت العلاقات تتحسن تدريجيا حتى وصلت مرحلة التعاون المشترك، ففي شباط 1989 اجتمع رؤساء كل من العراق ومصر واليمن وملك الأردن في عمان، وتمخض الاجتماع عن تأسيس مجلس التعاون العربي بين هذه الأطراف، فدخلت العلاقات بين البلدين عصر الازدهار مجددا. لتنتهي في 10 آب/أغسطس 1990 عندما عقدت القمة العربية في القاهرة لبحث قضية دخول القوات العراقية الكويت، وترأس الرئيس المصري حسني مبارك المؤتمر، وألقى خطابا طالب فيه بانسحاب الجيش العراقي من الكويت، وأدان فيه عملية اجتياح الكويت، وأصبح مبارك من اشد المتحمسين لشن الحرب على العراق[19].

أعلنت وكالة الأنباء العراقية الرسمية 7 آذار/مارس 2001 أن مجلس قيادة الثورة في العراق صادق على البروتوكول التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة بين العراق ومصر ووقع في كانون الثاني/ يناير من العام نفسه. وانطلاقا من– رغبة الجانبين في تحقيق التقدم والتكامل الاقتصادي والازدهار الاجتماعي، بدا العمل لزيادة حجم التبادل التجاري بين مصر والعراق وفعلا زادت قيمتها من 50 مليون دولار إلى حوالي 250 مليون دولار عقب أول دورة للمعرض، وكانت التوقعات أن يبلغ حجم الصادرات نحو ملياري دولار خلال ذلك العام بعد أن تدخل اتفاقية إقامة المنطقة التجارية الحرة بين البلدين حيز التنفيذ[20].

وكان الهدف من الاتفاق تحقيق الآتي:

– إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الطرفين، ذات المنشأ الوطني.
– معاملة السلع المصرية والعراقية المنشأ معاملة السلع الوطنية، فيما يتعلق بالضرائب الداخلية في البلد المستورد.
– قيام الطرفين بتشجيع استخدام المواصفات والمقاييس الدولية الخاصة بجودة المنتجات.
– تبادل البيانات والمعلومات الخاصة وتسهيل زيارات رجال الأعمال بين البلدين، وإقامة المعارض الدائمة والمؤقتة وإقامة المؤتمرات وفي مجال الدعاية والإعلان.
– توفير الحماية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية.

وأعطى هذا الاتفاق لمصر مجالاً واسعاً للتصدير إلى الأسواق العراقية والحصول على وضع تفضيلي، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي مليـاري دولار، وشاركت مصر بنصيب كبير في تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء وبلغت قيمة صادراتها إلى العراق 1.3 مليار دولار، حيث صدرت سلعًا أساسية وأدوية إلى العراق، فاحتلت المرتبة الأولى بين الدول العربية التي ارتبطت بعلاقات تجارية مع العراق، والمرتبة الرابعة على مستوى العالم[21].

ثانيا– العلاقات العراقية المصرية بعد عام 2003

أ– العلاقات السياسية

بدأ العراقيون في الفترة التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2993 أحوج من غيرهم لإعادة تكوين علاقات طبيعية في كافة المجالات، وخاصة مع الدول العربية التي تعد العمق الاستراتيجي والحضاري للعراق، وقد حاولت الحكومات العراقية التي تشكلت منذ ذلك الوقت جاهدة إلى إعادة تلك العلاقات إلى سابق عهدها وبقي الأمر متعلقا باستجابة تلك الدول التي رفضت في البداية تأسيس علاقات طبيعية مع العراق باعتباره دولة محتلة لا تتمتع بالسيادة، ولكن بعد تطور الأوضاع الداخلية في العراق ومع تسلم الحكومة العراقية زمام الأمور، وممارسة الولايات المتحدة ضغوط سياسية على الحكومات العربية لتطبيع علاقاتها مع العراق، بدا نوع من التقارب في وجهات النظر السياسية بين العراق وبعض الدول العربية الحليفة للولايات الأمريكية ومنها مصر، التي بدأت في محاولات جادة في هذا الاتجاه، وأخت تعبر عن وجهة نظرها حول الوضع، وما هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها في تقريب وجهات النظر بين البلدين، وما هو المطلوب من الجانبين لتحقيق ذلك، وفيما يلي نورد بعضا من النصوص والمؤشرات السياسية والدبلوماسية التي ترسم اطر التعاون والاتفاق المبدئي بين العراق ومصر التي صرح بها[22].

فقد بين نائب الرئيس العراقي (عادل عبدالمهدي) ان بلاده بصدد التوصل الي حلول لما يحدث من مشكلات على أرض العراق، وقال انه يتفق مع الرؤية المصرية في الحفاظ علي وحدة العراق وعروبته وسيادته واستقلاله، وأضاف انه لا يمكن أن يتصور أحد من العراقيين

يمكن أن يتردد لحظة واحدة في تحقيق السيادة، وأعرب عن أمله في عودة العراق الموحد القوي ليسهم من جديد بدوره الفاعل في محيطه العربي والإسلامي، كما أعرب عن اعتقاده أن بلاده حققت تقدما ملموسا في هذا المضمار مشيرا إلي حدوث تطورات ومشاركة سياسية، قالا: "إننا نحتاج وقت لكي تظهر النتائج وإنه على الرغم من حدوث أزمات وزارية وأخطاء في بعض الأحيان، إلا أن العراق يسعى لحل المشكلات التي تواجهه والعراقيل التي تعترض طريقه"[23].

وبنفس الاتجاه أكدت الشخصيات المصرية على اختلاف مسمياتها ومناصبها الشعبية أو الرسمية حرصها على مستقبل العراق شعبه، فقد أكد (السيد محمد طنطاوي) أمام الأزهر أهمية عودة "الاستقرار وإزالة الفتن بين أبناء الشعب العراقي ليعود إليه أمنه واستقراره الذي يمثل الأمن لكل الدول العربية والإسلامية"، معرباً عن تفاؤله بمستقبل أفضل للعراق في ظل التحسن الملحوظ الذي يشهده. وأكد "استعداد الأزهر لدعم أبناء الشعب العراقي في كل المجالات"، معلناً موافقته على "زيادة المنح الدراسية للعراقيين للدراسة في معاهد وجامعة الأزهر، ومعادلة شهادة التعليم العالي في العراق لتتفق مع الشهادات الأزهرية، والسماح لأبناء الشعب العراقي بالدراسة في المعاهد"[24].

وأكد رئيس مجلس الوزراء (أحمد نظيف) في أيلول/ سبتمبر 2007 أن مصر تدعم العملية السياسية في العراق دعما كاملا لتحقيق الأمن والاستقرار وإعادة إعمار العراق، مؤكدا من جديد الموقف المبدئي لمصر الذي يهدف إلي الحفاظ علي وحدة وعروبة العراق واستقراره، وهذه ثوابت للموقف المصري. وقال أحمد نظيف: "إننا نبعث برسالة واضحة بأن القيادة السياسية والشعب المصري والحكومة المصرية تقدم كل الدعم للشعب العراقي الشقيق حتى يتحقق الاستقرار ويعود العراق من جديد عضوا فاعلا في أمته العربية". ووصف نظيف العلاقات المصرية العراقية بأنها تاريخية وترتبط بوحدة المصير، كما أكد نظيف استعداد مصر الكامل للتواصل والتعاون مع العراق ومساندته لإعادة بناءه، مشيرا إلى انه خلال زيارات العراقيين لمصر كانت هناك مقترحات محددة للتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة البناء[25].

وكان من تلك الخدمات والإجراءات التي أقدمت مصر على تنفيذها، عقدها المؤتمر الدولي للفترة 22– 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، لدعم العراق وهناك من قال أن هذا المؤتمر كان مهما لأنه ضم مجموعة الدول الثمانية (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمانيا وفرنسا وايطاليا وكندا واليابان وروسيا الاتحادية) وكذلك هولندا التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوربي إضافة إلى مصر الدولة المضيفة، والدول المجاورة للعراق (الكويت والأردن وسوريا وتركيا وإيران) فضلا عن العراق، منذ الحرب الأخيرة على العراق، كما حضر ممثلون عن صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوربي. ووافقت الدول المشاركة في نادي باريس في الأيام التي سبقت انعقاد المؤتمر على إعفاء ما يزيد على 80٪ من ديون أعضاءه على العراق[26].

قضية السفارة المصرية

من أكثر القضايا التي أثرت على علاقات البلدين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، هي قضية السفارة المصرية في العراق، وما نتج عن اختفاء السفير المصري (إيهاب الشريف) عام 2004، وما صاحب ذلك من تأثير على عزم الحكومة المصرية ورغبتها في تعزيز علاقاتها مع العراق، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد دعت الدول العربية إلى دعم العراق، الدعوة الأمريكية هذه جاءت لإيجاد نوع من التحالف (العربي– الأمريكي) الغرض منه دعم سياستها في العراق، وحول ذك صرحت السفيرة الأمريكية في القاهرة (مارجريت سكوبى) قائلة: "إننا نؤمن جميعا بأن العراق يحتاج إلى دعم إقليمي ودولي حتى يعم السلام والأمن هناك. وفي خطوة موازية أعلنت الحكومة المصرية عن نيتها إعادة فتح السفارة المصرية في بغداد. وإن مشاركة مصر الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية في قضايا الشعب العراقي هامة للغاية، ونحن نحث جيران وأصدقاء العراق على إتباع الريادة المصرية في هذا الشأن"[27].

وفي معرض حديث السفير عبدالرحمن صلاح وكيل وزير الخارجية المصري رئيس الجانب المصري في اللجنة المصرية– العراقية المشتركة عن جهود مصر إلى جانب العراق قال: "لم تكن مصر أبدا بعيدة عما يجري في العراق بل كانت دوما قريبة من مسرح الأحداث بالفعل وبالرأي والقول والمشورة وذلك بحكم انتمائها العربي وكذلك بحكم دورها في المنطقة. ولعل

ابلغ دليل على ذلك أن مصر كانت من أوائل الدول التي أعادت فتح بعثتها الدبلوماسية في العراق في حزيران/ يونيو 2004، كما أن اختطاف احد أعضاء البعثة ثم فقد السفير إيهاب الشريف، وان دعانا لسحب أعضائها مؤقتا لم يحل دون مواصلة تفاعل مصر الجاد والأمين مع العراق"[28].

ومن خلال التصريحات التي تتابعت عن المسؤولين المصريين حول موضوع السفارة المصرية في بغداد يتضح أن هناك ردود أفعال متباينة تجاه الموضوع وخاصة بعد قضية اختطاف السفير المصري، وقد قال وزير الخارجية المصري (أحمد أبو الغيط) صراحة: "انه لا يمكن فتح سفارة لبلاده في العراق إلا بعد التأكد من أن طاقمها سيقوم بدوره في ظروف أمنية مستقرة، مضيفا لا يعقل أن أرسل طاقما في السفارة لا يستطيع أن يخرج خارجها". ولكنه أبدى نوع من المرونة في مناسبة أخرى خلال اجتماع عقد في إطار الاجتماعات التمهيدية للمؤتمر السنوي الخامس للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر حيث ذكر: "أن العنف في العراق بدا في التراجع ولذلك تم التفكير في وجود تمثيل دبلوماسي هناك، موضحا بالقول، أننا سوف نتدرج في هذا التمثيل حتى يتحقق الاستقرار الكامل"[29].

وحول الموضوع ذاته قال (عبدالله الاشعل) مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق رأي آخر اظهر فيه قلقا اكبر وقال: "أن عملية إرسال سفير إلى العراق وإعادة فتح السفارة المصرية هناك ناتجة عن أملاءات أمريكية ولا علاقة لها بالمصلحة المصرية ولا بالمصلحة العراقية والعربية عموما ولا بالقراءة الموضوعية للوضع الراهن في العراق وذلك من عدة نواح أهمها:

أولا– العراق لا يزال محتلا وبالتالي بديهيا لا يجوز إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة محتلة.

ثانيا– من الناحية الواقعية ليس هناك وظيفة للسفارة المصرية هناك لأنها ستكون في المنطقة الخضراء وهي منطقة تقع تحت الحراسة الأمريكية[30].

ومع ذلك فقد كشفت مصادر دبلوماسية عن تلقي وزارة الخارجية المصرية ضوءاً أخضر من الرئيس المصري حسني مبارك لاتخاذ التدابير اللازمة بشأن إرسال سفير جديد إلى العراق، بعد أن كانت قد سحبت بعثتها الدبلوماسية من هناك، إثر اختطاف السفير إيهاب الشريف. وأجرت الخارجية اتصالات مع دول عربية أخرى لحثها على إعادة فتح سفارتها

بالعراق، أو رفع تمثيلها الدبلوماسي في خطوة تهدف إلى تعزيز التواجد العربي هناك. لكن الحكومة المصرية وضعت شروطًا أمنية لإعادة فتح سفارتها، منها أن تتولى مسؤولية حماية السفارة ومقار إقامة دبلوماسييها ببغداد قوات أمن مصرية خاصة، وأن تمنح لها تصاريح خاصة من القوات العراقية والأمريكية وأن يتمتع أفرادها بالحصانة الدبلوماسية، وأن تخصص القوات الأمريكية طائرة هليكوبتر خاصة تكون جاهزة على مدار الساعة وتحت إمرة السفير هناك[31].

وفي خطوة أخرى لإعادة افتتاح السفارة المصرية في العراق أكد مساعد وزير الخارجية المصرية للشؤون العربية عبدالرحمن صلاح الدين أن بلاده مازالت تدرس المواقع التي اقترحتها السلطات العراقية على الجانب المصري خلال زيارة وزير الخارجية أحمد أبو الغيط لبغداد مؤخرا لاختيار أحدها ليكون مقرا للسفارة المصرية ببغداد والإجراءات المطلوبة لتأمين مقر السفارة، وعندما تنتهي هذه الإجراءات سيتم اتخاذ قرار بإعادة فتح السفارة وتسمية السفير المصري الجديد في العراق[32].

ب– العلاقات الاقتصادية

يمكن وصف العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر بأنها جيدة نسبيا حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما في بعض الأوقات الى مليارات الدولارات، وحسب تعبير رئيس الوزراء المصري احمد نظيف أن هناك رغبة أكيدة لمعاودة التعاون الاقتصادي للوصول إلى ذلك المستوى من التعاون ومما قاله بهذا الصدد: "نتمنى أن يعود حجم التجارة مرة أخرى إلي سابق عهده، كما أن هناك مصالح اقتصادية مشتركة كثيرة بين مصر والعراق، وهناك شركات مصرية تعمل في العراق، وتقوم الحكومة المصرية بتشجيع تلك الشركات على أن تعود للعمل في السوق العراقية بقوة في إطار آمن ومستقر". معربا عن أمله في أن يشهد في المستقبل المزيد من المشاركة بين الشركات المصرية والعراقية[33].

1– اللجنة العليا المشتركة العراقية – المصرية

لأجل تنظيم العلاقات بين البلدين مستقبلا كان لابد من إنشاء لجنة تأخذ على عاتقها متابعة القضايا المشتركة وتنسيق التعاون بين البلدين، وفي هذا الصدد أفاد الدكتور (مهدي الحافظ) وزير التخطيط والإنماء الدولي العراقي: "إن العراق ومصر اتفقا على تشكيل لجنة عليا مشتركة لتنظيم وتنسيق التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بينهما". وأوضح الحافظ في تصريح لـ "الشرق الأوسط" في عدها (9369) الصادر في 23 تموز/يوليو 2004، انه التقى وزيرة التعاون الدولي المصرية (فائزة أبو النجا) بصحبة ممثل وزير الخارجية السفير (مهدي عبود)، وتم التباحث في مضامين اتفاق التعاون المشترك الذي تضمن تنظيم العلاقات الثنائية في المستقبل بصورة مبرمجة ومنظمة، ودعم جهود الحكومة العراقية، والتشاور والتنسيق في القضايا السياسية التي تهم البلدين، وتعزيز المصالح المشتركة، وتطوير التعاون الاقتصادي والاستثماري، وتبادل الخبرات في مجال الإصلاح الاقتصادي، والتعاون في المجالات المصرفية والمالية والزراعية والموارد المائية والكهربائية والطاقة والبترول والثروات المعدنية، والتشييد والمقاولات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودعم التعاون في مجالات التنمية البشرية، والتنسيق لمواقف البلدين في المحافل والمنظمات العربية والإقليمية والدولية. وأضاف الحافظ انه تم تشكيل لجنة تحضيرية لوضع الاتفاق موضع التنفيذ برئاسته والوزيرة أبو النجا، وأوضح الحافظ أن اللجنة العليا المشتركة ستكون برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين[34].

وبدأ الجانبان المصري والعراقي بعقد اجتماعات متتالية لوضع الترتيبات اللازمة لتفعيل مجالات التعاون لتشمل القطاع الخاص في كل من مصر والعراق في مجالات التجارة والاستثمار المشترك. وأصبح من المهم جدا إعطاء أولوية وأهمية للجنة المشتركة العليا، وقد تابعت اللجنة اجتماعاتها بالقاهرة واشترك فيها مسئولين من وزارة الخارجية في كلا البلدين. وتم خلال الاجتماعات بحث سبل التعاون في مختلف المجالات[35]. وأشار وزير الخارجية العراقي (هوشيار زيباري) عن تطلع العراق للحصول على مساعدة القاهرة لتطوير بناه التحتية مشيرا إلى انه اتفق مع نظيره المصري (احمد أبو الغيط) على تفعيل اللجنة المشتركة بين البلدين على مستوى الوزراء، وأضاف أن اللجنة ستباشر عملها على مستوى

مساعدي وزيري الخارجية في البلدين ويعقبها لقاءات خاصة باللجنة على مستوى الوزراء[36].

وأعلنت وزارة الخارجية المصرية في وقت سابق أن اجتماعات اللجنة المشتركة المصرية– العراقية ستعقد في العاصمة المصرية القاهرة في آذار / مارس 2009 لمناقشة استكشاف فرص وأفاق التعاون لدعم وتطوير العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات بمشاركة عدد كبير من وكلاء الوزارات المعنية من الجانبين[37].

2– التعاون في المجال النفطي

يعد قطاع النفط أهم القطاعات الاقتصادية المهمة التي يمكن التعاون من خلالها بين البلدين في المرحلة الراهنة وفي المستقبل مع وجود قطاعات لا تقل أهمية، وقد أبدى الطرفان العراقي والمصري استعدادا لذلك وتبين من خلال التصريحات التي أدلي بها المسؤولين من كلا الجانبين خلال اللقاءات المشتركة، بأن هناك رغبة مشتركة لإيجاد صيغ يتفق عليها الطرفان للتعاون في هذا المجال[38]. وفي هذا الصدد صرح الناطق الإعلامي لوزارة النفط العراقية (عاصم جهاد) في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 قائلاً: "إن وزارة النفط المصرية أبدت استعدادها للتعاون مع العراق وتطوير قدراته النفطية، مبينا أن وفدا من الشركات المصرية المتخصصة زار العراق"، وأضاف: "لقد تم مناقشة آفاق التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في المجال النفطي، واتفقا على قيام وفد من الشركات المصرية المتخصصة بزيارة العراق والإطلاع الميداني على فرص التعاون ومشاريع الوزارة لتطوير هذا القطاع واطلع الوفد على واقع حال القطاع النفطي العراقي واحتياجاته"، وأشار "إلى أن الوزير المصري قدم استعراضا لإمكانيات شركات بلاده وتخصصاتها لاسيما في مشاريع خطوط الأنابيب وعمليات الحفر والمنشات السطحية"[39].

وكان وزير الخارجية المصري احمد أبو الغيط قد وصل بغداد في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 2008 على رأس وفد ضم وزير البترول (سامح فهمي)، ووزير الطاقة والكهرباء (حسن يونس)، في زيارة هي الأولى لوزير خارجية مصري إلى العراق منذ العام 1990. وكان الجانب المصري قد اتفق مع الجانب العراقي على دخول الشركات المصرية في

جميع المجالات إلى العراق، والإطلاع الميداني على فرص التعاون لتطوير هذا القطاع مجددا دعم حكومته لحكومة العراق وشعبه[40].

وكشف وكيل وزارة البترول المصري (حمدي عبدالعزيز) في حينها عن أسماء "أبرز الشركات التي رافقت الوفد وهي (انبي) و(بتروجت) و(ثروة) و(صان مصر) وهو الاسم المختصر للشركة المصرية للصيانة البترولية، وقال عبدالعزيز "إن الوفد المتوجه إلى بغداد سيبحث ملفين أولهما موضوع إصلاح وإعادة تأهيل الحقول النفطية وخطوط نقل المنتجات النفطية، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع إعادة إصلاح مصافي التكرير ودراسة موضوع دخول شركة ثروة التابعة لقطاع البترول المصري إلى المناقصات العالمية التي يطرحها العراق في مجال البحث والتنقيب". أما الملف الثاني الذي سيبحثه الوفد المصري فهو دراسة ضخ الغاز العراقي إلى الشبكة المصرية للغاز عبر خط الغاز العربي واستخدامه في مشاريع الإسالة والتصدير المقامة في مصر والتي تقدر استثماراتها بحوالي أربعة مليارات دولار، ويتم من خلالها تصدير الغاز المسال إلى دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية[41].

3- التعاون في المجال الصناعي

وقع العراق ومصر في 23 حزيران/ يونيو 2002 على اتفاق للتعاون الإنشائي والإسكاني تضمن التعاون في مجال العمل الاستشاري والتخطيط والتنفيذ لمشاريع الطرق والجسور والإنفاق والمجمعات الصناعية والمستشفيات والصرف الصحي والأبنية الهامة[42]. كما وقع وكيل وزير الصناعة والمعادن (محمد عبدالله) مذكرة تفاهم في المجال الصناعي مع الجانب المصري في آذار/ مارس 2009، وقال عبدالله في تصريح له: "إن الاتفاقية شملت تفعيل برتوكول التعاون الصناعي الموقع بين البلدين عام 1999 لتطوير أفاق التعاون الصناعي والتعاون في مجال إقامة وإدارة المناطق الصناعية من خلال خبرة الهيئة العامة للتنمية الصناعية المصرية في هذا المجال"[43]. وفي تصريح أخر له لصحيفة الصباح" قال: "إن العراق يمتلك ثروات كبيرة وفرصا استثمارية في المجال الصناعي"، مبينا أن هناك فرصا استثمارية بنوعين **الأول**: تأهيل ما موجود من قطاعات من البتروكيماوية والكيماوية والأدوية

والنسيجية. **والثاني:** بناء معامل جديدة تنتج في داخل العراق، مؤكدا أن هناك مقومات تشجع على بناء هذه المعامل والمصانع مثل النفط الأسود والغاز والكبريت والمواد الأساسية للسيلكون والطاقة والفوسفات والمواد الأساسية للاسمنت والمصفى والسيراميك وغير ذلك[44].

4- التعاون في المجال التجاري

إن أهم وأقدم قطاع من قطاعات التعاون بين العراق ومصر هو المجال التجاري، حيث وضعت وزارة التجارة المصرية خططاً لعزيز التعاون مع العراق في الفترة القادمة، وتتعلق بتقديم الدعم والمساندة للعراق في مختلف المنظمات الدولية خاصة منظمة التجارة العالمية، وما يلبي احتياجات العراق من المواد الغذائية مع بحث الأسلوب الأمثل المشكلات التي حدثت في الفترة الماضية، إضافة إلى وضع آلية للتعاون في مجال المعارض المتخصصة، وتدريب الكوادر البشرية العراقية في مختلف المجالات[45]. وطبيعي إن جني أرباح هذه الخطوة مرهون باستقرار الأوضاع في العراق وانتشار الأمن في مختلف الأنحاء، كما إن ذلك يوفر مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي والشركات الراغبة في الدخول إلى العراق لان رأس المال شُبه بالطائر الذي يبحث عن المكان الآمن أو كما يوصف بالجبان.

وقد عقدت وزارتي التجارة والصناعة العراقيتان في نيسان/ ابريل 2009 عدة لقاءات مع وزارة الاستثمار المصرية وعدد من رؤساء الشركات المصرية الكبرى ورجال أعمال مصريين، تمت خلالها مناقشة سبل الاستثمار بين البلدين. وكان هناك عدد من الأنشطة التجارية التي جرى العمل فيها فيما مضى ضمن العلاقات التجارية التي كانت سائدة، واستمع وكيلا وزيري الصناعة (محمد عبدالله) والتجارة (وليد حبيب حلو) إلى مقترحات الاستثمار في العراق من قبل الشركات المصرية وطلبوا منهم تسجيل شركاتهم لدى الملحق التجاري في مصر لكي يتسنى لهم الاستثمار في العراق. وفيما يخص توقيع الاتفاقية التجارية قال وليد حبيب حلو: "إنها تتعلق بالمواد الغذائية الخاصة بالبطاقة التموينية"[46]. "وتضمنت طرح موضوع التبادل التجاري لأننا بحاجة إلى مفرداتها، خاصة أن مصر لها تجربة في هذا المجال في العراق، إذ كانت تساهم بتزويد العراق ببعض مفردات البطاقة التموينية قبل أحداث عام

2003 ودخول القوات الأمريكية البلاد". وأضاف القول: "كما عرضنا الامتيازات التي من الممكن أن يحصل عليها المستثمر غير العراقي والضمانات التي سيحصلون عليها"[47]. وشملت الاتفاقية أيضا تسهيل وتبادل السلع والخدمات وإقامة المعارض المشتركة والتدريب في مجال تسهيل حركة رجال الأعمال وتدريب الملاكات والاستفادة من خبرات مصر في دخولها منظمة التجارة العالمية والدولية ومعرفة الآلية التي دخلت بها. وأكد حبيب حلو "أن العراق اليوم أصبح أرضا استثمارية مهمة"، مشيرا إلى أن هناك حاجة ملحة في قطاع الخدمات. وأوضح "أن حجم التبادل التجاري بين مصر والعراق في العام الماضي أي عام 2008 سجل ربع مليار دولار وهو قليل جدا قياسا لما يطمح إليه الجانبان في أن يصل الرقم إلى أربعة مليارات دولار"[48].

5– الديون المصرية على العراق

من القضايا الاقتصادية المهمة التي ظلت عالقة بين البلدين هي مسالة الديون المصرية المستحقة على العراق، ومشكلة هذه الديون تعود إلى فترة خضوع العراق للعقوبات الاقتصادية الدولية منذ سنة 1990، وجزء من تلك المبالغ هي لعمال مصريين عملوا لفترة سابقة في العراق تحت مسمى (الحوالات الصفراء) وبعد أن أطفأت الكثير من الدول ديونها على العراق أصبح التساؤل عن مصير تلك الديون مطروحا، وهل ستقدم مصر والشركات المصرية على إسقاطها عن العراق؟

وقد اختلفت التقديرات حول الأرقام الحقيقية لتلك الديون، فبينما وضعت جمعية (رجال الأعمال المصريين) تقديرا لتلك المستحقات مبلغ قدره (75) مليون دولار، قدرتها وزارة التجارة والصناعة المصرية بنحو (140) مليون دولار، ومن جانبه وضع اتحاد الصناعات رقما أخر هو (900) مليون يورو، ومؤخرا قال رئيس اللجنة المصرية خلال اجتماعاتها المشتركة مع اللجنة العراقية: "إن مجموع الديون (2 مليار) دولار بما فيها الأرباح المستحقة منها (400) مليون دولار مستحقات العاملين المصريين في العراق". والرقم الأخير(2 مليار) هو الرقم الذي اعتمدته اللجنة المشتركة العراقية – المصرية مؤخرا[49].

وجددت جمعية رجال الأعمال المصريين طلبها إلى رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف بضرورة التحرك لسداد مستحقات المصريين لدى العراق. وقالت رئيسة لجنة التصدير (نائلة علوبة) في كلمة لها: "أن المبالغ المستحقة للشركات المصرية والمصدرة للعراق طالبت بها الجمعية أكثر من مرة وبشكل رسمي عن طريق الحكومة، وأشارت إلى أن الحكومة المصرية كانت قد أعلنت مسؤوليتها عن سداد هذه الأموال، ولكنها لم تنفذ ذلك حتى ألان"[50]. وهذه الإشارة يفهم منها أن الحكومة المصرية يمكن أن تقدم على إطفائها عن العراق، لاسيما أنها تعلم أن العراق بإمكانه أن يعوض هذه الأموال في مرحلة لاحقة فيما إذا تعافى الاقتصاد العراقي، وهو أمر ليس بالمستحيل، ولكن في حقيقة الأمر بقى هذا الجانب مجرد افتراض لان الشواهد تشير إلى غير هذا.

وتطرق ممثل الجانب المصري في اللجنة المشتركة العراقية – المصرية السفير (عبدالرحمن صلاح الدين) أثناء حديثه في اجتماعات اللجنة العراقية المصرية التي باشرت أعمالها مؤخرا في 11 آذار/مارس 2009 في مقر وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة، عن جهود اللجنة وأنها في صدد التوصل إلى حل مع الجانب العراقي حول سداد هذه المستحقات، حيث قال: "أنه لا تزال هناك أمور وتحديات تحقق بشأنها بعض التقدم فيما يخص المسائل المطروحة على جدول اجتماعات اللجنة المشتركة، تحتاج جهوداً إضافية لإيجاد حلول نهائية لها للوصول إلي آفاق أوسع للتعاون بين البلدين، ويأتي على رأس هذه الملفات ملف سداد كامل مستحقات المصريين الذين سبق لهم العمل في العراق والمتأخرة في السداد وتسوية المديونيات المستحقة للشركات وللجهات الحكومية المصرية"[51].

وأكد هذا الطرح رئيس الجانب العراقي (لبيد عباوي) في اجتماع اللجنة قالاً: " أن ملف الديون المصرية على مستوى الأفراد والحكومة المصرية كان من أهم الملفات التي أخذت وقتا كبيرا من اجتماعات اللجنة"، مؤكدا حصول اتفاق بين الجانبين على فصل الديون الفردية عن الحكومية. وتطرق إلى وجود شبه اتفاق بين العراق ومصر للتحرك على الاستحقاقات الفردية بشكل منفصل عن بقية الديون الحكومية وديون الشركات المصرية العامة والخاصة[52].

ثالثاً– مستقبل العلاقات العراقية المصرية

يمثل كل من العراق ومصر محور ارتكاز رئيسي في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بحكم الموقع والمكانة والقدرة على التأثير الحقيقي في المنطقة، وبالتالي فإن كل ما يجرى في احد البلدين يؤثر حتما على الأخر في ظل المتغيرات العالمية الحادة والمتسارعة، وأيضا في ظل الحقائق الموضوعية التي حدثت على أرض الواقع والتي لا يمكن تجاهلها، وبالتالي تبقى الطموحات والآمال مرهونة بما يخفيه المستقبل من مستجدات في مجال العلاقات العراقية المصرية(53).

هناك مؤشرات كثيرة تدعم فكرة تطوير العلاقات العراقية المصرية في الوقت الراهن وفي المستقبل يمكن أن تؤخذ بنظر الاعتبار، خاصة وان هناك أسس تاريخية ومصالح وأمال مشتركة تجعل بناء جسور الثقة بين البلدين أمرا ضروريا، فمن وجهة النظر المصرية هناك تساؤلات حول العلاقات التي يمكن أن تنشا مستقبلا مع العراق، وما هي الأجواء المطلوبة والأمور التي يجب أن تتوفر مبدئيا لمحو أي قضايا يمكن أن تؤثر على ذلك؟ سيما وأنها يفترض أن تكون الطرف المبادر، والعراق ليس له إلا أن ينتظر وحسبما تمليه عليه الظروف. وقد تطرق وزير الخارجية المصري إلى ذلك بالقول: "أن مصر ترفض الطائفية رفضا قاطعا، كما أنها ترفض العنف والتشدد بكافة صوره وأشكاله، وكل ما يعوق قدرة الإنسان على التطور والنمو والاستقرار ولهذا فإن مصر تراقب الوضع في العراق وهي حريصة على استقراره بحكم الثروات الهائلة التي يمتلكها وفي مقدمتها الإنسان العراقي القادر على تحقيق المعجزات"(54).

وتؤكد السياسة المصرية وإستراتيجيتها على أهمية التضامن مع العراق الذي يمر– بلدا وشعبا– بمحنة خطيرة، وينطلق برنامج الحكومة المصرية من ضرورة أن يكون لمصر دور أساسي في التعاون مع العراق في تجاوز أزمته الراهنة، وترتكز سياستها التي تطرحها على المحافظة على عروبة العراق وإنهاء التواجد الأجنبي، وضمان وحدة كافة أطراف الشعب العراقي، علي نحو يضمن وحدة العراق أرضا وشعبا، ولكي يعود مرة أخرى عضوا مؤثرا في النظام العربي والإقليمي وعدم عزله حتى لا يكون عرضة لتأثير أو هيمنة أطراف إقليمية أو دولية أخرى(55).

وجاء في برنامج الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر، أن مصر لديها رؤية تقوم على تكثيف الاتصالات مع كل القوى السياسية العراقية من أجل تدعيم الاستقرار في العراق ومشاركة كل الأطراف العراقية في الجهود السياسية، ضماناً لوحدة العراق واستقلاله، حتى يعود طرفاً أصيلا في النظام العربي[56].

وقد نظم المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية في مصر يومي 10 و11 نيسان/ابريل 2005 ندوة بعنوان "العراق وآفاق المستقبل في ظل المتغيرات الحالية" تناولت المحددات والخيارات والانعكاسات التي تؤثر على عملية إعادة بناء الدولة في العراق والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها، وفى النهاية كان هناك اتفاق عام على أن العملية السياسية في العراق يجب أن تستمر ويجب أن يساندها الجميع على أساس التوافق بين مختلف أطياف الشعب العراقي الذي يتم عبر حوار صريح، مع التركيز على حتمية إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في العراق من خلال جدول زمني يتم الاتفاق عليه فور تشكيل الحكومة المنتخبة، مع إعطاء أهمية خاصة للملف الأمني والخدمات الأساسية[57].

كما أن هناك أيضا استعداد لدى مصر لتقديم الخبرة والمشاركة الفعلية في إعادة أعمار العراق، وبناء أجهزته ومؤسساته، وتدريب كوادره في المجالات المختلفة، والمضي قدما في ذلك، فيما تم الاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة مع العراق تهتم بمتابعة وتنشيط التعاون بين البلدين في كافة الجوانب، كما تم الاتفاق على تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير والتبادل التجاري[58].

إن الأوضاع الحالية في العراق توفر الفرصة لمصر والدول العربية الأخرى لإيجاد مدخل لها للمشاركة في بناء العراق من جديد. فالشرعية العربية والدعم المصري خاصة سوف يكون مكسبا مهما تسعى إليه أي حكومة عراقية مقبلة للفوز به، وفي الوقت الذي تنظر مصر وتراقب بدقة طبيعة الحكومات العراقية المقبلة، فإنها أيضا لا تتردد في المساهمة في إضفاء الشرعية علي حكومة عراقية لها قاعدة تمثيل واضحة بين العراقيين. والاهم من ذلك هو الاستمرار في العمل مع العراق بهدف مساندة الشعب العراقي، وتحقيق الحوار المصري مع القوى السياسية المختلفة لإحلال سيطرته الكاملة على موارده ومقدراته، وضمان انسحاب القوات الأجنبية من أراضيه واحترام سيادته وسلامته واستقلاله. فينبغي على مصر أن تتابع

خطواتها سواء على مستوى الحكومة أو القطاع الخاص، وتعزز دورها وتمهد لوجود أكبر في مشروعات الاعمار وإعادة بناء العراق[59].

وأثار موضوع مشاركة مصر في إعادة إعمار العراق ردود فعل متباينة في الأوساط المصرية حيث اعتبرها البعض من المقاولين إنها السبيل الوحيد لتعويض خسائر جميع التعاملات التجارية بين مصر والعراق، في حين اعتبرها البعض الأخر غير مجدية وتحمل الكثير من المخاطر. وقد شهدت القاهرة العديد من اللقاءات بين قطاع صناعة التشييد وشركات المقاولات وبين الجهات الحكومية. وأكد (عبدالمنعم سعودي) رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن السبيل الوحيد أمام مصر هو المشاركة في إعادة الاعمار ووصفها بأنها فرص يجب إلا نرفضها واستغلالها لاستعادة السوق العراقي وعدم فقدها لتعويض الخسائر التي لحقت بقطاعات الصناعات الأخرى. فمن خلال مجموع هذه الآراء يتضح أن هناك شبه إجماع لدى المصريين في المشاركة في إعادة اعمار العراق وعليه أعلن وزير التجارة الخارجية المصري الدكتور (يوسف بطرس غالي) عن فتح مكتب مصر التجاري بالعراق وحصر تعاملات المصريين مع الشركات العراقية بما فيها شركات المقاولات التي شاركت في عمليات اعمار قبل الحرب، مما يسهل إعادة تطبيق السياسات والاتفاقيات التجارية بين مصر والعراق والتي يجب ألا تتغير بتغير الحكومات[60].

كانت مصر قد اشتركت مع العراق بعلاقات تجارية على اثر الاتفاق الذي حصل بينهما في عام 2001 لإقامة منطقة تجارية حرة، وحصل تقدم في هذا الجانب وتم عقد صفقات تجارية تجاوزت أقيامها (ملياري دولار)، وهذه التجربة العملية التي طبقت بين البلدين يمكن تطويرها وتطويرها في مجالات أخرى لتشمل كافة المرافق الاقتصادية لتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وتعزيز التكامل الاقتصادي ودعم التنمية والتقدم للبلدين[61].

وفي جانب العلاقات الدولية أوضح وزير الخارجية المصري خلال زيارته للعراق أنه طرح الرؤية المصرية للوضع في المنطقة وفق التعاون المتوسطي بين شمال وجنوب المتوسط، مؤكدا أن مصر لديها النية الصادقة لإقامة علاقات قوية ونشطة مع العراق ودعم علاقاته مع محيطه العربي والإقليمي. وإن الحكومة المصرية لديها استعداد للمساهمة بدور محوري ليأخذ العراق

مكانة متميزة دوليا وإقليميا، وبالمقابل فأن العراق لديه الاستعداد أيضا للمضي في هذا الاتجاه والعزم لتطوير علاقاته الدولية بعد الظروف السيئة التي ألمت به منذ بداية التسعينات[62].

خاتمة

يبقى التساؤل مشروعا بعد طرح وجهات النظر المختلفة حول مستقبل العلاقات العراقية المصرية، بالنسبة لمصر هل تستطيع توجيه علاقاتها مع العراق وتحويلها إلى شكل من أشكال المقاربة كمدخل لتطويرها مستقبلا؟

وفق هذا التساؤل هناك احتمالين لتلك العلاقات **الأول**: قائم على عامل الزمن والترقب لما سيحدث، ولما ستؤول إليه الأوضاع في العراق.

والثاني: مبني على المشاركة والعمل مع العراق سويا وعدم ترك الأمور للموافقة، ولكي لا يكون عرضة للتداخلات الإقليمية والدولية.

– إن الأوضاع الحالية في العراق توفر الفرصة لمصر والدول العربية الأخرى لإيجاد مدخل لها للمشاركة في تهيئة العراق من جديد، لاسيما وأن العراق اليوم أصبح أرضا استثمارية مهمة، وهناك حاجة ملحة في كافة المجالات أهمها قطاع الخدمات.

– على مصر أن تتقدم خطوات أكبر من خلال الحكومة والقطاع الخاص خلال المرحلة القادمة بصورة تعزز دورها وتمهد لوجود أكبر في مشروعات الاعمار وإعادة البناء في العراق، وعلى الجانبين إيجاد آليات مناسبة لذلك.

- تفعيل دور اللجنة العليا المشتركة بين البلدين وإعطائها صلاحيات معقولة تمكنها من المباشرة في وضع الاتفاقات المشتركة في صورتها العملية، وعقد لقاءات دورية لها بين الجانبين وعلى مستوى عال من التمثيل لاتخاذ قرارات مهمة.
- حل كافة الأمور العالقة بين الجانبين أهمها مسالة الديون المصرية على العراق مع مراعاة الجانب المصري الظروف التي يمر بها العراق حاليا.
- العمل من الجانب المصري على فتح السفارة المصرية في العراق مقابل تقديم ضمانات وتطمينات كافية من قبل العراق.
- إعادة تطبيق السياسات والاتفاقيات التجارية السابقة بين مصر والعراق والتي يجب إلا تتغير بتغير الحكومات.
- تسهيل كافة صور إجراءات الاستيراد والتصدير والتبادل التجاري بين الجانبين، وكذلك تقديم التسهيلات في إجراءات الإقامة والسفر والتنقل للمواطنين وتقديم الدعم الكافي في مجال الإقامة وخاصة بالنسبة للعراقيين في المرحلة الراهنة.
- تفعيل الاتفاقية الخاصة بالمنطقة التجارية الحرة بين البلدين ووضعها حيز التنفيذ، وهذه التجربة العملية التي طبقت بين البلدين في فترة سابقة يمكن أن تتطور وتطبق في المستقبل لتشمل كافة المرافق الاقتصادية، وبالتالي توسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وهي خطوة لتعزيز التكامل الاقتصادي وتدعيم التنمية والتقدم للبلدين.
- بحث الأسلوب الأمثل لتلافي المشكلات التي حدثت في الفترة الماضية فضلا عن وضع آلية للتعاون بمجال المعارض المتخصصة وتدريب الكوادر البشرية العراقية في مختلف المجالات ولدى مصر إمكانيات فنية يمكن الاستفادة منها في هذا الجانب.

Iraq –Egypt Relations
And Its Future perspectives

By: Mr. Hashim Hasan AL-Shahwani
Assist Lecturer, Regional Studies, center, Mosul University

Abstract

Iraq and Egypt relations have passed through various stages and fluctuations due to political conditions between both countries. In general, these relations were good and be better in future in the light of political and economic openness. There are many indicators (political, economic, forming high committee to build relations). These can be taken into consideration to support this idea at present and in future especially both countries are cooperating during crises. They are signifycanas which show a concrete correlation between both brothers people.

الهوامش والمصادر

(*) يقول عبدالرزاق الحسني: "بسط الانكليز نفوذهم على مصر في سنة 1882، واعتبر العراقيون القضية المصرية قضيتهم الوطنية بالذات فأعربوا عن شعور الولاء والتضحية في عدة مناسبات، وأصبحت بغداد وسائر المدن العراقية وهي في حالة من الكآبة شملت جميع مؤسساتها ومرافقها، إنما يدل ذلك على عظم العلاقة بين الشعوب العربية. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988)، ص252.

(1) نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غدا حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني 41 و 58 في العراق، ط2، شركة المعرفة للنشر والتوزيع (بغداد، 1989) ص 307.؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، العلاقات العراقية المصرية، على الموقع:

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&si

(2) نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص308.

(3) نوري عبدالحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج1، ط2، (بيت الحكمة، بغداد، 200)، ص78.

(4) المصدر نفسه، ص79.

(5) علاء جاسم محمد الحربي، فصول من تاريخ العراق المعاصر، ط1 (دار الحوراء للطباعة والنشر، بغداد، 2006)، ص90.

(6) المصدر نفسه، ص90.

(7) العاني، المصدر السابق ، ص ص147-146.

(8) المصدر نفسه،ص ص98-99.

(9) مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي، ثورة 14 تموز اسرارها، احداثها، رجالها حتى نهاية عبدالكريم قاسم، (شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة، بغداد، 1990) ، ص 215.

(10) العاني، المصدر السابق ، ص ص 186 -187.

(11) المصدر نفسه، ص399.

(12) المصدر نفسه، ص415.

(13) العزاوي، المصدر السابق ، ص217.

(14) محمود الدرة، ثورة الموصل القومية 1959 فصل في تاريخ العراق المعاصر،ط1، (منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1987). رفض عبد الكريم قاسم الانضمام إلى الإتحاد العربي الذي كان يعرف بالجمهورية العربية المتحدة التي كانت في وقتها مطلبا جماهيريا، ولد ذلك خيبة أمل لجماهير واسعة من العراقيين ولراكز القوى والشخصيات السياسية العراقية والعربية ومنها الرئيس المصري جمال عبدالناصر الذي أشيع أنه في سبتمبر 1959 ساند ومول المعارضين لقاسم والذي أدى إلى محاولة انقلاب عسكري على حكم قاسم في الموصل. عبد الكريم قاسم، موسوعة المعرفة، على الموقع:

http://www.marefa.org/index.php

(15) وصف البيان الذي أصدره حزب البعث نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة بانه نظام انفصالي لا يختلف عن نظام الحكم في سوريا عقب الانفصال، وانه نظام ينظر الى الوحدة نظرة

التسلط الإقليمي بل هو نظام رجعي انتهازي. أمين هويدي، كنت سفيرا في العراق 1963-1965، ط1 (دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983) ص136.

(16) المصدر نفسه ، ص216.

(17) ظاهر محمد صكر الحسناوي، آفاق إستراتيجية، العلاقات العراقية – المصرية، جريدة الصباح، على الموقع: http://www.alsabaah.com

(18) المصدر نفسه.

(19) المصدر نفسه.

(20) العراق يصادق على اتفاق التبادل الحر مع مصر، الخميس 13 ذو الحجة 1421 هـ 8 مارس 2001، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8136، على الموقع:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=29363&issueno=8136

(21) مغاوري شلبي ، العراق.. كسر الحصار من البوابة المصرية، على الموقع:
http://www.islamonline.net

(22) أكد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية العراقية، لم يشأ الإفصاح عن اسمه، ما تردد في القاهرة وما ذكره نقيب الصحفيين المصريين مكرم محمد احمد بان مصر والعراق سيعلنان قريبا، نبأ التوقيع على اتفاقية استراتيجية على غرار اتفاقية الإطار الاستراتيجي للتعاون بين واشنطن وبغداد، بعد اللقاء بين مبارك والملكي في نيسان – ابريل 2007 ووضع الأسس الأولية للانطلاق في علاقة استراتيجية بين البلدين. مصدر مسؤول يؤكد قرب التوقيع على اتفاقية استراتيجية بين بغداد والقاهرة وتقارير تتحدث عن دور اميركي، شبكة نهرين الاخبارية، على الموقع:
http://www.nahrainnet.net/news/127/ARTICLE/13390/2009-04-21.html

(23) دعوة الشركات المصرية للمشاركة في إعمار العراق، المدار العربي، على الموقع:
http://www.araborbit.net

(24) الهاشمي يتطلع الى دور مصري في مجال الأمن في العراق، على الموقع:
http://www.alzawraa.net

(25) بلال الشريف، رئيس مجلس الوزراء المصري يزور العراق قريبا الثلاثاء 25 سبتمبر 2007، جريدة شمس النهار، على الموقع:
http://www.iraqsunnews.com/modules.php?name=News&file=article&sid=5918t

(26) ايستريان، مؤتمر مصر حول العراق، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ترجمة سميرة إبراهيم عبدالرحمن، العدد 141، السنة السابعة 2005، ص21.

(27) السفيرة الأمريكية بالقاهرة مارجريت سكوبي، خطاب نادي الروتاري، على الموقع:
http://cairo.usembassy.gov/ambassador/tr102108.htm

(28) إبراهيم محمد شريف، مصر تعلن استعدادها لتعزيز قدرات وكفاءة أجهزة ومؤسسات الدولة العراقية، الوثائق العراقية، على الموقع:
http://www.iraker.dk/index.php?option=com_content&task=view&id=10057&Itemid

(29) وزير الخارجية المصري ينفى فتح سفارة مصرية في العراق قريبا، على الموقع:
www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-11/01/content_752582.htm

(30) مصطفي عمارة، عبدالله الاشعل افتتاح السفارة المصرية في العراق ناتج عن املاءات أمريكية، مركز الحقيقة الدولية للدراسات، على الموقع:
http://www.factjo.com/studiesdetails.aspx?id=586

(31) أحمد شوقي، الضغوط الأميركية تعيد السفارة المصرية إلى بغداد، لسان العرب، على الموقع:
http://lsanul arab.maktoobblog.com/361496

(32) بلال الشريف، فتح السفارة وتسمية السفير المصري الجديد في العراق قريبا، على الموقع:
http://www.iraqsunnews.com/modules.php

(33) دعوة الشركات المصرية للمشاركة في إعمار العراق، على الموقع:
http://www.araborbit.net/News/News.a_sp?id

(34) سلامة عبدالحسن، القاهرة وبغداد تتفقان على تشكيل لجنة عليا مشتركة للتعاون، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9369، 23 يوليو 2004.

(35) بعد خطوات عربية ودولية تساؤلات حول إقدام مصر لإسقاط ديونها المستحقة لدى العراق، جريدة الرياض، على الموقع: http://www.alriyadh.com/2004/12/11/article122.html

(36) دعوة الشركات المصرية للمشاركة في إعمار العراق، المدار العربي، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 10905، 2008/10/6، ص 3. على الموقع:
http://www.araborbit.net/News/News.asp?id=192

(37) وكالة الأنباء الكويتية كونا، على الموقع: http://www.kuna.net.kw/News

(38) رغبة عراقية – مصرية لتعزيز التعاون في المجال النفطي، الأخبار المحلية، 6 تشرين الثاني / اكتوبر 2008، على الموقع: http://www.nilenews

(39) المصدر نفسه.

(40) دعوة الشركات المصرية للمشاركة في إعمار العراق، المصدر السابق.

(41) وفد مصري إلى بغداد قريبا لبحث إعادة تأهيل حقول النفط العراقية ودراسة فرص الاستثمار، على الموقع: http://iraqalaan.com/bm/WeTheWorld/9402~print.shtml

(42) التجارة الخارجية،المتحدة للبرمجيات، على الموقع:
http://www.kenanaonline.com/page/2965

(43) العراق ومصر يوقعان مذكرة تفاهم في المجال الصناعي، (راديو دجلة) على الموقع:
http://www.ma3hd.net/vb/ma3hd3/arab61696

(44) إسراء خليفة، تفاهم عراقي مصري على التنسيق في مجالات الاستثمار، صحيفة الصباح، على الموقع:
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=7889

(45) بعد خطوات عربية ودولية تساؤلات حول إقدام مصر لإسقاط ديونها المستحقة لدى العراق، المصدر السابق.

(46) إسراء خليفة، المصدر السابق.

(47) زيادة حجم التبادل التجاري بين العراق ومصر، جريدة الاتحاد، على الموقع:
http://www.alitthad.com/paper.php

(48) اسراء خليفة، المصدر السابق.

(49) بعد خطوات عربية ودولية تساؤلات حول إقدام مصر لإسقاط ديونها المستحقة لدى العراق، المصدر السابق.

(50) المصدر نفسه.

(51) مستحقات المصريين بالعراق تتصدر مباحثات اللجنة المشتركة العراقية المصرية، على الموقع:
http://www.emigration.gov.eg/AllNews/DisplayNews

(52) نصير العوام، اتفاق عراقي مصري على حسم ملف الديون بغداد، 2009/3/15. على الموقع:
http://www.almadapaper.net/paper.php

(53) العراق وآفاق المستقبل في ظل المتغيرات الحالية، ندوة بعنوان مركز الدراسات المستقبلية والإستراتيجية يومي 11-10-2005، على الموقع:
http://www.icfs-thinktank.org/arabic/activities/HtmlFramework.aspx?vote

(54) المصدر نفسه.

(55) دور محوري إقليمي ومكانة متميزة والحفاظ على قوة مصر وأمنها، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، على الموقع:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/PInstitution/President/program

(56) برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى لانتخابات مجلس الشعب 2005: البرنامج التفصيلي، موقع الحزب الوطني الديمقراطي، على الموقع:
http://www.ndp.org.eg/ar/archive/parl_program_4.asp

(57) العراق وآفاق المستقبل، المصدر السابق.

(58) برنامج الحزب الوطني الديمقراطي، المصدر السابق.

(59) ورقة علاقات مصر والعالم، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، على الموقع:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/national/conferances/first/papers

(60) زينب محمد، مارون حداد، جدل في مصر حول المشاركة في إعمار العراق ولبنان، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 8928، 9 مايو 2003، على الموقع:
http://www.aawsat.com/details.asp

(61) العراق يصادق على اتفاق التبادل الحر مع مصر، صحيفة الشرق الاوسط، العـدد 8136 ، 8 مـارس 2001 ، على الموقع: http://www.aawsat.com

(62) نبيل شرف الدين، أبو الغيط يعلن الإنفاق على إعادة فتح السفارة المصرية ببغداد:
http://www.elaph.com/Web/Politics/2008/10/371422.htm